

نموذج مقترح لتقييم أداء المنظمات غير الربحية

د. هلا محمد نذير المالح

دكتوراه إدارة أعمال، ماجستير مصارف إسلامية

محاسب قانوني سوري، مدقق شرعي

منظمات المجتمع المدني هي منظمات ينشئها أشخاص، تعمل لنصرة قضية معينة؛ وهي تشمل المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري. ويعرف المنظمات غير الحكومية بأنها: منظمات خاصة تمارس أنشطة لتخفيف المعاناة وتعزيز الاهتمام بالفقراء وحماية البيئة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية أو القيام بتطوير المجتمع¹.

إن مفهوم البنك الدولي لمنظمات المجتمع المدني مفهوم واسع يشمل العديد من أنواع المنظمات وسيقتصر النموذج المقترح في المقالة الحالية على المنظمات غير الحكومية التي لا تهدف للربح.

تتألف المنظمات غير الهادفة للربح في سورية – الجمعيات، المؤسسات الخاصة – من شخصيات اعتبارية تنشأ نتيجة اتفاق عدد من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين أو كليهما، بهدف تحقيق المصلحة العامة دون الحصول على ربح مادي، ولا تثبت شخصيتها الاعتبارية إلا إذا أشهر نظامها وفق أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم / ٩٣ / لعام ١٩٥٨.

أنواع أعمال المنظمات غير الربحية في سورية:

المنظمات غير الحكومية: هي الجمعيات أو المؤسسات أو النوادي أو الرابطة أو الاتحاد المشهرة وفق أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم / ٩٣ / لعام ٢١٩٥٨.

تنوعت أنشطة وأعمال المنظمات غير الحكومية – غير الهادفة للربح – في سورية بشكل كبير.

وعلى أرض الواقع يمكن تصنيف عمل هذه المنظمات العاملة في سورية ضمن أنواع نذكرها كما يلي:

- العمل الاجتماعي: العمل الذي يهدف إلى تقديم خدمات للمجتمع مقابل بدل يغطي تكلفتها.
- العمل الخيري: العمل الذي يهدف إلى تحقيق غايات خيرية دون مقابل.

1 موقع البنك الدولي: WWW.worldbank.org

2 النظام المالي والمحاسبي للمنظمات غير الحكومية الصادر بقرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم/1692/ لعام 2024، سورية.

● العمل التنموي: العمل الخيري الاجتماعي الذي يقدم منفعة للأفراد والمجتمع ويهدف إلى تطوير أوضاعهما على نحو مستدام¹.

إدارة المنظمات غير الربحية في سورية:

يدير الجمعية مجلس إدارة تنتخبه الهيئة العامة من بين أعضائها، وللمجلس الإدارة أن يعين مديراً من أعضائه أو من غير أعضائه، ويكون لهذا المدير القيام بالأعمال التنفيذية الداخلية للجمعية. ويدير المؤسسة الخاصة مديراً نص عليه سند إنشائها. كما يجب أن تبلغ المؤسسة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عن انتخاب المديرين أو استبدالهم (المواد ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٥٨)².

إيرادات المنظمات غير الربحية في سورية:

تحصل المنظمات غير الهادفة للربح على إيراداتها من عدة مصادر، يمكن تصنيفها ضمن بندين رئيسيين:

١- رسوم مدفوعة من الأعضاء: وتكون محدودة نسبياً، وتتألف من رسوم الاشتراكات ورسوم الانتساب: رسوم الانتساب تدفع من الأعضاء المنتسبين الجدد للمنظمة. وتتميز رسوم الانتساب بأنها تدفع مرة واحدة عند انتساب العضو للمنظمة، بينما تدفع الاشتراكات من الأعضاء بشكل دوري لقاء تجديد اشتراكهم بعضوية المنظمة.

٢- إيرادات متعددة المصادر: قد يدفعها أعضاء المنظمة أو غيرهم - وهو الأغلب - وتكون على أحد الأشكال التالية:

- تبرعات نقدية تقدم للمنظمة كتمويل غير مقيد.
- تبرعات على شكل هبات عينية تحصل عليها المنظمة من متبرعين لاستخدامها في المنظمة أو لإعادة توزيعها على المستفيدين.
- إيرادات المنح والمساعدات وتكون على شكل نقد مقدم من مانح دولي - منظمات دولية - كتمويل مقيد لمشروع وبخطة صرف محددة.
- إيرادات التمويل والإعانات وهي مبالغ نقدية تقدم للمنظمة من شخصيات اعتبارية كتمويل مقيد لمشروع محدد وبخطة صرف محددة.

1 مشروع قانون مؤسسات المجتمع الأهلي، 2009، سورية.
2 قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم 93/ لعام 1958، سورية ولائحته التنفيذية.

● إيرادات الاستثمارات وهي موارد تحصل عليها المنظمة من استثمار فائض أموالها بهدف تحقيق تمويل ذاتي للمنظمة .

● إضافة إلى عائدات الودائع وإيرادات الفوائد المصرفية، وفروقات أسعار الصرف .

مما سبق يتبين أن جلّ موارد المنظمات غير الهادفة للربح لا يكون من أعضائها، بل من جهات خارجة عن هذه المنظمات، وتكون غاية ممولي هذه المنظمات توجيه هذه الأموال لجهات البر والخير والتنمية عن طريق جمعيات ومؤسسات تخصص في دعم أنشطة خيرية أو اجتماعية أو تنموية .

ضرورة وجود نظام تقييم لأداء المنظمات غير الهادفة للربح :

كانت قضية انفصال الملكية عن الإدارة في الشركات المساهمة أهم دوافع تطوير الإفصاح، والعمل على توفير أساليب وإجراءات الحماية لحقوق الملاك (حملة الأسهم)، أضيف إلى ذلك تدخل القوانين والتشريعات التي فرضت على الشركات آليات محددة لإعداد البيانات المالية وعرضها وتقديمها إلى الأطراف الخارجية (المستفيدين) الذين يهتمون بنتائج وتحليل أعمال الشركات، وهنا ظهرت مشكلة ممارسات إدارة الأرباح التي دفعت إدارة هذه الشركات لتجميل نتائج أعمالها ورفع أدائها، فظهرت ضرورة إعداد التقارير المالية وفق معايير تساهم في تماثل العرض، كما ظهرت أهمية التدقيق الخارجي المستقل لكشف ممارسات الإدارة الخاطئة في مجال إعداد البيانات المالية، وبرزت أهمية الحوكمة (الإدارة الرشيدة) للحد من مخاطر العمل الإداري في هذه الشركات .

تتماثل المنظمات غير الهادفة للربح مع الشركات المساهمة في موضوع انفصال الإدارة عن الملكية، وتختلف عنها اختلافاً كاملاً في هدف عملها؛ فإن كانت غاية الشركات المساهمة تعظيم ثروة الملاك، فإن غاية المنظمات غير الهادفة للربح تعظيم منفعة المجتمع، وإن كانت أصول الشركات المساهمة ملكاً لحاملي أسهمها، فإن ملكية أصول المنظمات غير الهادفة للربح في غالبيتها وقفت لصالح عمل الخير، وإن كان فشل الشركات المساهمة في تحقيق مستويات عالية من الأداء يؤثر سلباً على الاقتصاد ويؤدي لسحب المستثمرين أموالهم منها وتوجيهها لشركات أفض أداءً، فإن ضعف أداء المنظمات غير الهادفة للربح في تحقيق مستويات أداء عالية يؤدي لمخاطر اقتصادية واجتماعية أكبر بكثير من فشل أداء الشركات المساهمة، خاصة إن كانت أموال هذه المؤسسات وفقاً (محبوسة الأصل مسيلة المنفعة) .

مما سبق يتضح ضرورة وجود نظام لتقييم أداء المنظمات غير الهادفة للربح يقوم على ركائز ثلاثة رئيسة وهي:

- حوكمة المنظمات غير الهادفة للربح.
- التدقيق الخارجي المستقل للبيانات المالية للمنظمات غير الهادفة للربح.
- تحليل الأداء المالي للمنظمات غير الهادفة للربح.